دور الصندوق في مساعدة الدول الأعضاء المتأثرة بارتفاع أسعار النفط العالمية: دراسة إنشاء تسهيل للنفط

إعداد

د. مصطفى قـــارة
السيد محمد حامد الحاج
د. أحمـــد الصفتـــي

أبوظبي، 2007

دور الصندوق في مساعدة الدول الأعضاء المتأثرة بارتفاع أسعار النفط العالمية: دراسة إنشاء تسهيل للنفط

إعداد

د. مصطفى قـــادة
السيد محمد حامد الحاج
د. أحمـــد الصفتـــي

أبوظبي، 2007

© صندوق النقد العربي 2007

حقوق الطبع محفوظة

يعد هذه الدراسات الاقتصادية أعضاء الدائرة الاقتصادية والفنية بصندوق النقد العربي، وينشرها الصندوق. تبحث هذه الدراسات في قضايا تتعلق بالسياسات النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

الآراء الواردة في الدراسات لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبِّرة عن وجهات نظر مؤلفي الدراسة.

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسات أو ترجمتها أو إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

ISBN 978-9948-8590-5-5

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:
الدائرة الاقتصادية والفنية
صندوق النقد العربي
ص.ب 2818، أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 560 6171-2-971+
فاكس: 6454 632-2-971+
البريد الإلكتروني : economic@amfad.org.ae
website : http://www.amf.org.ae

قائمة المحتويات

رقم الصفحة

خلفية 1

أولاً : أسعار النفط العالمية والعوامل المؤثرة عليها 2

ثانياً : الآثار الاقتصادية لارتفاع أسعار النفط على الدول المستوردة 5

ثالثاً : انعكاسات التطورات في أسعار النفط العالمية على موازين مدفوعات الدول الأعضاء المستوردة للنفط 12

رابعاً : الإصلاحات المطلوبة للتكيف مع ارتفاع أسعار النفط 20

خامساً : هدف وطبيعة التسهيل ومجالاته 25

سادساً : نوع وحدود التسهيل والقواعد المنظمة له 28

سابعاً : الخلاصة 31

دور الصندوق في مساعدة الدول الأعضاء المتأثرة بارتفاع أسعار النفط العالمية: دراسة إنشاء تسهيل للنفط

خلفية

أدى الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط العالمية والذي زادت معدلاته خلال الفترة منذ عام 2003، إلى تزايد الاهتمام بتأثيراته على اقتصادات الدول الأعضاء المستوردة الصافية للمنتجات النفطية، في ضوء ما تتعرض له مواردها من ضغوط من جراء ارتفاع تكلفة هذه الواردات، وانعكاسات ذلك على وضع ميزان المدفوعات، وعلى الزيادة في تكلفة الإنتاج وما يترتب عن ذلك من آثار تضخمية تؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية لاقتصادات هذه الدول في الأسواق العالمية.

ولقد تم تناول هذا الأمر بالنقاش في اجتماع مجلس محافظي الصندوق الذي عُقد في الرباط بتاريخ 18 أبريل 2006، حيث أثيرت بعض الملاحظات حول مشكلة ارتفاع فاتورة الواردات النفطية للدول العربية المستوردة للنفط نتيجة لما طرأ على أسعار النفط من زيادة كبيرة خلال الفترة الأخيرة، وتأثير ذلك على الأوضاع الاقتصادية العامة لهذه الدول. وتضمنت هذه الملاحظات دعوة الصندوق للنظر في وسائل لمساعدة الدول المعنية على تجاوز هذه الصعوبات.

وفي ضوء ذلك، أصدر مجلس المديرين التنفيذيين القرار رقم (6) لسنة 2006 في اجتماعه المنعقد بتاريخ 22 يونيو 2006، والذي نص على تكليف إدارة الصندوق بإعداد دراسة حول الآليات التي يمكن للصندوق تطويرها للمساعدة في مواجهة ظاهرة الزيادة في تكلفة الواردات النفطية الناجمة عن الارتفاع في أسعار النفط العالمية. وقدم الصندوق لمجلس المديرين التنفيذيين في اجتماعه بتاريخ 10 سبتمبر 2006، مذكرة تضمنت المقترحات والتصورات الأولية حول الدراسة المزمعة للآليات التي يمكن أن تساعد الدول الأعضاء المتضررة من ارتفاع أسعار النفط وسير العمل في إعدادها. وأصدر المجلس قراره رقم (11) لسنة 2006 بأخذ العلم بالمقترحات الواردة بالمذكرة والطلب من الصندوق القيام باستكمال الدراسة المشار إليها في ضوء ذلك.

واستناداً إلى ذلك، تم إعداد هذه الدراسة التي تتضمن مقترحاً بإنشاء الصندوق لتسهيل للنفط تستمر فترة سريانه لخمس سنوات من بدء العمل به. ويوفر الصندوق من خلال هذا التسهيل الدعم للدول الأعضاء المستوردة الصافية للمنتجات النفطية والغاز الطبيعي، وذلك للمساعدة في تخفيف الآثار المترتبة على ارتفاع الأسعار العالمية على النشاط الاقتصادي فيها، وتشجيعها على اتخاذ خطوات الإصلاح الضرورية المطلوبة لتقوية قدراتها على مواجهة الصدمات الخارجية.

وتتناول هذه الدراسة في الأجزاء التالية، أسعار النفط العالمية والعوامل المؤثرة عليها، والآثار الاقتصادية على الدول المستوردة، وانعكاس التطورات في الأسعار العالمية على موازين مدفوعات الدول المتأثرة. كما تستعرض الإصلاحات المطلوبة للتكيف مع ارتفاع أسعار النفط العالمية، ثم تتناول هدف وطبيعة التسهيل المقترح ومجالاته، وحدوده والقواعد المنظمة له، وتختتم بالخلاصة والتوصيات.

أولاً : أسعار النفط العالمية والعوامل المؤثرة عليها

شهدت أسعار النفط العالمية منذ عام 2003 ارتفاعاً كبيراً، يعد الأطول مدة خلال الفترة منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، وإن كانت الأسعار قد مالت نوعاً ما للانخفاض النسبي في مطلع عام 2007 الحالي. ولقد بلغ متوسط أسعار النفط 69.2 دولاراً للبرميل في عام 2006، مقابل متوسط لم يزد على 24.3 دولار للبرميل في عام 2001، أي بنسبة زيادة قدرها نحو 185 في المائة خلال الفترة ما بين عامي 2001 و2006[1].

[1] بناءً على سلسلة (Average Oil Spot Price, US Dollars, Dollars Per Barrel) الواردة بقاعدة بيانات World Economic Outlook الخاصة بصندوق النقد الدولي، والمحسوبة على أساس المتوسط الحسابي البسيط للأسعار الفورية لخامات برنت وغرب تكساس المتوسط ودبي الخفيف [شكل رقم (1)].

شكل رقم (1)
تطورات المتوسط العالمي للسعر الفوري لبرميل النفط واتجاهه العام
2006-1970

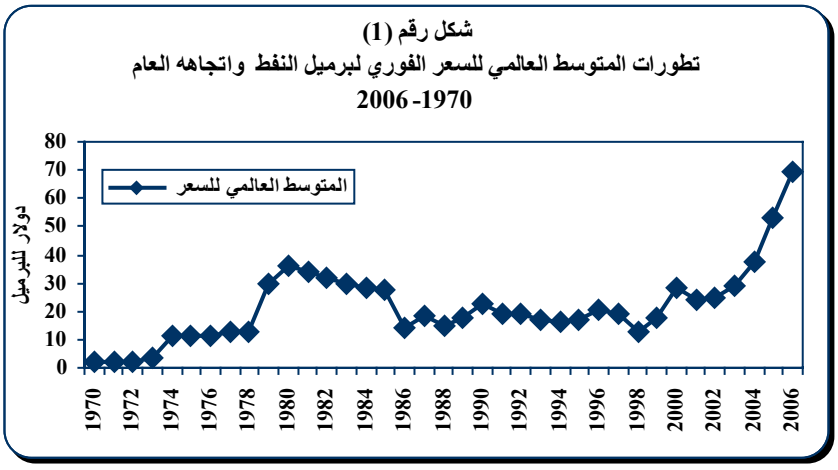

وبالطبع ليس من السهل التنبؤ بالمدى الزمني الذي ستستمر فيه أسعار النفط العالمية في الارتفاع. فهذه الأسعار تتحدد في المحصلة النهائية على ضوء تطورات جانبي الطلب والعرض التي يصعب إعداد توقعات دقيقة لها. وتشمل التطورات ذات الصلة في جانب الطلب، آفاق النمو الاقتصادي المتوقع في الدول الرئيسة المستهلكة للنفط وجهود ترشيد استخدامه لديها، وخطط تطوير مصادر الطاقة البديلة. وتشمل في جانب العرض، المستجدات في مجال التقنيات المستخدمة في إنتاج النفط والكشوفات الجديدة وخطط الدول لبرمجة الإنتاج من الحقول القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، تتأثر الأسعار بالتطورات السياسية الجغرافية المفاجئة التي تؤثر على أنماط الإنتاج والاستهلاك.

ومع ذلك، يلاحظ أنه وعلى النقيض من الارتفاع المحدود الأجل نسبياً لأسعار النفط العالمية الذي ترتب على نشوب أزمة الخليج الأولى، فإن هناك ما يشبه الإجماع بأن الارتفاع الحالي في الأسعار ناتج في جزء كبير منه عن حدوث تحولات في أساسيات السوق المرتبطة بالطلب والعرض العالميين، والتي ينتظر أن تمتد آثارها في الأجلين المتوسط والطويل. ولا ينفي ذلك بالطبع وجود تأثير، وإن كان محدوداً نسبياً، لعوامل عدم الاستقرار قصيرة الأجل، الناجمة عن

التطورات السياسية الجغرافية في بعض مناطق إنتاج النفط والمخاوف من حدوث تراجع في إنتاجه، إضافة أيضاً إلى عدم دقة البيانات المرتبطة باستهلاك النفط في بعض الدول الرئيسية، وكذلك احتمال وجود دور ما في الارتفاع للزيادة في حدة المضاربات في الأسواق الآجلة للنفط.

وفي هذا الصدد، وفيما يتعلق بالتحول في الأساسيات، فقد تأثرت سوق النفط خلال السنوات الأخيرة بعدد من العوامل، تمثلت في جانب الطلب، في الارتفاع الملحوظ في حجم الطلب من عدد من الدول النامية على رأسها الصين والهند بصورة تعكس تصاعد أهمية دور هذين البلدين في الاقتصاد العالمي، وذلك إضافة لاستمرار الطلب المرتفع على النفط من قبل أمريكا الشمالية.

وعلى مستوى العرض، تمثلت أهم العوامل في الانخفاض القياسي لفائض الطاقة الإنتاجية للدول المنتجة خاصة في منظمة الأوبك، وظهور بعض الاختناقات في الإمدادات المرتبطة بالنقص في طاقات التكرير. كذلك نشأت اختناقات في مجال النقل نتيجة لتنامي الطلب في المناطق الجغرافية الجديدة غير التقليدية المشار إليها مما شكل ضغطاً على خطط سير وحركة شاحنات النفط الدولية. وفاقم من أثر هذه العوامل انخفاض حجم المخزون في الدول الصناعية.

ويعزى انخفاض الطاقة الإنتاجية إلى محدودية الاستثمار في قطاع النفط ومصافي التكرير على مستوى العالم خلال العقدين الماضيين اللذين اتسما باستقرار الأسعار العالمية للنفط عند مستويات منخفضة لفترات طويلة. كما قد يعزى جزئياً إلى القيود على الاستثمار والتنقيب عن النفط في بعض الدول سواء لأسباب سياسية أو بيئية. ويلاحظ في هذا الشأن، أن استجابة الاستثمار العالمي في قطاع النفط للتطورات الأخيرة في الأسعار بقيت محدودة نوعاً ما حتى الآن، بصورة يمكن معها القول أنه وفي ضوء خطط الاستثمار الراهنة، فمن غير المتوقع في المستقبل القريب أن تنمو الطاقة الإنتاجية بصورة تفوق نمو الاستهلاك، خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار فترات التأهيل الطويلة المطلوبة للاستثمار في قطاع النفط ليصبح منتجاً. وبشكل عام، توجد حالة من عدم التيقن بشأن استجابة الطلب على النفط في الأجل الطويل للمستويات الأعلى من الأسعار مما قد يحد من الاستثمار الجديد.

ثانياً: الآثار الاقتصادية لارتفاع أسعار النفط على الدول المستوردة

تؤثر الزيادة في أسعار النفط العالمية على اقتصادات الدول المستوردة له بشكل أساسي من خلال تغيير شروط التبادل التجاري التي تواجهها ورفع مستوى الأسعار المحلية لديها. فارتفاع أسعار النفط يحدث تدهوراً في شروط التبادل التجاري للدول المستوردة للنفط، حيث يتعين عليها دفع مبالغ أكبر للحصول على نفس الحجم السابق لوارداتها النفطية، مما يترك حجماً أقل للإنفاق على السلع الأخرى. ويقود ذلك، في المدى القصير على الأقل قبل بدء آليات التصحيح والتكيف العمل، إلى تخفيض الطلب المحلي. وبالمثل، فإن الزيادة في مستوى الأسعار المحلية الناجمة عن ارتفاع سعر النفط المستورد ترفع من تكلفة الإنتاج مما يؤثر أيضاً على حجم الطلب المحلي.

وينتج عن التأثير المباشر لارتفاع أسعار النفط من خلال قناتي تدهور شروط التبادل التجاري وارتفاع مستوى الأسعار المحلية، تأثيرات متعددة على مسار التضخم والإنتاج والعمالة وأوضاع المالية العامة، وموازين المدفوعات وعلى الأوضاع الاجتماعية.

ولكن، وقبل تناول هذه التأثيرات لا بد من الإشارة إلى أمرين رئيسين يجب أخذهما في الاعتبار، أولهما أن درجة التأثر بصدمة تدهور شروط التبادل التجاري ستعتمد على مدى حدة الارتفاع في الأسعار العالمية للنفط وفترة سريان ذلك الارتفاع، والحجم الذي يمثله صافي النفط المستورد نسبة للواردات وللناتج المحلي الإجمالي. كما ستعتمد على درجة كثافة وكفاءة استخدام المنتجات النفطية في عمليات الإنتاج، وأثر ارتفاع الأسعار على استخدامات مصادر الطاقة البديلة في حالة توفرها، إلى جانب نظام تسعير المنتجات النفطية المحلية المعمول به، وما إذا كانت الدولة توفر دعماً لهذه المنتجات يشجع على زيادة استهلاكها. ويلاحظ في هذا الخصوص، على ضوء المعطيات السائدة في الدول النامية المستوردة للنفط، أن هذه الدول معرضة للتأثر بشكل أكبر بالزيادات في مستوى أسعار النفط بالمقارنة مع الدول المتقدمة. فالدول النامية المستوردة للنفط، تتسم بشكل عام بارتفاع درجة اعتماد اقتصاداتها على النفط المستورد، وبالضعف النسبي لكفاءة استخدام الطاقة لديها وارتفاع نسبة التصنيع الأكثف استخداماً للطاقة فيها، وذلك بالمقارنة مع

الدول المتقدمة. ولقد أوضحت دراسة لوكالة الطاقة الدولية[2] أن الدول النامية المستوردة للنفط تستخدم في المتوسط أكثر من ضعف كمية النفط لإنتاج وحدة واحدة من الإنتاج الاقتصادي مقارنة بالدول المتقدمة. وتوضح الدراسة أيضاً، أن كثافة استخدام النفط في الدول النامية، الناجمة عن تسارع وتائر التصنيع والتحديث واستبدال مصادر الوقود التقليدي بمصادر تجارية، تجد لها انعكاساً في ارتفاع نصيب واردات النفط والغاز في إجمالي الواردات. وتجدر الإشارة في هذا الخصوص أيضاً، إلى أن وزن منتجات النفط والطاقة في سلة مؤشرات الأسعار في الدول النامية يزيد بشكل عام عن الوزن المقابل في الدول المتقدمة، مما يزيد من مخاطر ضغوط الأسعار لديها المتولدة عن ارتفاع أسعار النفط المستورد.

أما الأمر الآخر الذي يجب أخذه في الاعتبار، فهو أن تأثيرات ارتفاع أسعار النفط العالمية على المجريات الاقتصادية في المدى المتوسط، ستعتمد في المحصلة النهائية على قوة وسلامة إطار السياسة الاقتصادية الكلي المطبق في البلد المعني، ودرجة تنوع الاقتصاد ومرونته الهيكلية، وفاعلية السياسات والإجراءات المتخذة للتخفيف من أثر الصدمة النفطية، وخيارات التمويل المتاحة، إضافة إلى البيئة الاقتصادية الدولية السائدة وما إذا كانت تشهد توسعاً اقتصادياً يتيح الفرص لرفع المبادلات التجارية وتحسين معدلات النمو.

وتنبغي الإشارة هنا، إلى أنه وبفضل التقدم الكبير الذي تم على صعيد السياسات الاقتصادية المتبعة وبرامج الإصلاح التي نفذت في العديد من الدول النامية، إضافة إلى منجزات التقدم الاقتصادي والتقني على الصعيد الدولي التي وفرت مناخاً إيجابياً لنمو المبادلات التجارية الدولية، فإن الارتفاع الحالي لأسعار النفط العالمية قد أثر على اقتصادات الدول النامية بشكل محدود نسبياً حتى الآن بالمقارنة مع جولات الارتفاعات السعرية الماضية، ولكن هذا لا يعني أنه ليست هناك تكلفة أو حاجة للإصلاح والتكيف مع المستوى الحالي المرتفع لأسعار النفط.

(2) International Energy Agency, "Analysis of the Impact of High Oil Prices on the Global Economy", May 2004.

الآثار على الإنتاج والعمالة

يتأثر مستوى النشاط الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط، في المدى القصير على الأقل، سلباً بارتفاع أسعار النفط حيث يؤدي تدهور شروط التبادل التجاري وما ينطوي عليه من تراجع القوة الشرائية إلى انخفاض الدخول الحقيقية. كما يؤدي ارتفاع تكلفة الإنتاج الناجم عن زيادة أسعار الطاقة إلى تخفيض الطلب المحلي.

وفي هذا الصدد، وما لم يكن البلد المعني قد تمكن في الفترة السابقة للزيادة، من بناء مستوى مرتفع من الاحتياطيات الخارجية، أو أن لديه الإمكانية للحصول على موارد تمويل كافية[3] فإن تراجع الدخول الحقيقية المشار إليه سيستدعي تخفيضاً في مستوى الطلب المحلي من استثمار واستهلاك. وسيقود تخفيض الطلب المحلي إلى تخفيض مستوى الواردات الأمر الذي يؤثر بدوره على مستوى النشاط الاقتصادي والعمالة، خاصة إذا تركز انخفاض الواردات بشكل أكبر نسبياً على السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج.

وبالمثل، فإن ارتفاع سعر النفط وما يترتب عليه من ارتفاع في الأسعار المحلية للمنتجات النفطية والعديد من مدخلات الإنتاج الأخرى، سيرفع من تكاليف الإنتاج مقللاً بذلك من هوامش ربح الشركات مما يخفض من إنتاجها واستثماراتها وطلبها للعمالة، خاصة عندما تكون غير قادرة على تمرير الزيادة السعرية للمستهلكين. وبشكل عام، فإنه كلما قلت مرونة الأسعار ومرونة الهياكل الاقتصادية، كلما كان التأثير السالب على مستوى النشاط والنمو الاقتصادي أكبر.

(3) البديلان المذكوران لا يمثل أي منهما بالطبع خياراً قابلاً للاستدامة، فالاحتياطيات الخارجية ستكون عرضة للتآكل، كما أن تراكم المديونية الخارجية سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة خدمتها وإلى تراجع الجدارة الائتمانية في المدى الطويل.

وبالنسبة للمستهلكين، فإن ارتفاع فاتورة المنتجات النفطية وتكلفة استخدامات عناصر الطاقة الأخرى، والتي تتسم بانخفاض المرونة السعرية للطلب عليها في المدى القصير، ستدفعهم باتجاه تخفيض إنفاقهم على السلع الأخرى، مما يؤثر بدوره سلباً على الطلب المحلي ومستوى النشاط الاقتصادي.

وبالإضافة إلى ما تقدم، فإنه، وإذا ما أدت زيادة أسعار النفط إلى ارتفاع درجة عدم التيقن حول مسار أسعار المنتجات النفطية والطاقة في المستقبل ودرجة توفرهما، فإن المستثمرين والمستهلكين قد يميلون إلى تأجيل قرارات الاستثمار والإنفاق والاستهلاك حتى تصبح الأمور أكثر وضوحاً. وسيؤثر ذلك التأجيل سلباً على النمو الاقتصادي.

كذلك، وبالنظر إلى أن القطاعات المختلفة في الاقتصاد تتأثر على نحو متباين بالارتفاع في سعر النفط، وأن رأس المال على الرغم من مرونته في المدى الطويل إلا أنه يتسم بعدم المرونة نسبياً في المدى القصير، فإن عمليات إعادة تخصيص الموارد بين القطاعات ستكون محدودة في الأجل القصير وذات تكلفة مرتفعة نسبياً. وأخيراً، فإن مستوى النشاط والنمو الاقتصادي ربما يتأثر سلباً في حالة ما إذا أدى ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى تراجع مستويات الإنتاج والطلب على الصعيد الدولي.

الأثر على مستوى الأسعار المحلية

تؤدي الزيادة في سعر المنتجات النفطية المستوردة بشكل مباشر إلى رفع مستوى الأسعار المحلية. ويعتمد حجم الارتفاع على وزن المنتجات النفطية وسلع الطاقة البديلة في سلة الاستهلاك. ومن المرجح أن وزن هذه المنتجات أكبر في الدول النامية بالقياس إلى الدول المتقدمة. كما أنه يلاحظ أن أسعار المنتجات النفطية في الأسواق المحلية في الدول المتقدمة مرتفعة نظراً للضرائب الواسعة المطبقة عليها، الأمر الذي يجعل بالتالي الأثر النسبي للزيادة الجديدة في السعر العالمي في هذه الدول محدوداً مقارنة بالدول النامية.

وسينعكس السعر المرتفع للمنتجات النفطية بشكل مباشر وفوري على أسعار السلع والخدمات التي تستخدم المنتجات النفطية كمدخلات ومن أبرزها خدمات قطاع النقل، كلما تم تمرير جزء من الزيادة السعرية أو كلها للأسعار النهائية. وسيرتفع المستوى العام للأسعار مع ارتفاع أسعار المنتجات النفطية، والزيادة في الأسعار النهائية للسلع والخدمات التي تستخدم هذه المنتجات كمدخلات وسيطة بشكل مباشر أو غير مباشر.

وستتفاقم آثار الجولة الثانية للزيادات في الأسعار الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، وتغير معدل التضخم الأساسي،[4] (Core Inflation) إذا ما نجح العاملون في الحصول على زيادات في الأجور لتعويض الانخفاض في دخولهم الحقيقية. وفي الحالات التي لا تكون فيها السياسات النقدية المتبعة ملائمة ولا يعد فيها إطار السياسة الاقتصادية الكلية المعمول به بشكل عاماً قوياً ومتمتعاً بالدرجة الكافية من الصدقية، فإنه من الممكن للبلد المعني الدخول في حلقة مفرغة من زيادات الأجور التي تتبعها تمرير الشركات ومؤسسات الإنتاج والخدمات لتكاليف الإنتاج الأعلى للمستهلكين، مما تتسارع معه معدلات ارتفاع الأسعار، وتصبح عندها توقعات التضخم عنصراً محورياً في مفاوضات الأجور. ومن المعلوم أن التضخم المتفاقم يعيق الدور المهم الذي تلعبه المؤشرات السعرية في عمليات الاستثمار وتحفيز تخصيص الموارد للأنشطة المنتجة.

الآثار على المالية العامة

يتعرض وضع المالية العامة في الدول المستوردة الصافية للنفط إلى ضغوط في أعقاب ارتفاع الأسعار على جانبي الإيرادات والنفقات. ففي جانب الإيرادات، قد تتأثر حصيلة الإيرادات الضريبية بتراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض هوامش أرباح الشركات المنتجة للسلع والخدمات. وفي الدول التي تطبق الضرائب على المنتجات النفطية، فإن الإيرادات من هذا

[4] لا يشتمل على أسعار الوقود والأغذية.

المصدر قد لا تتحقق إذا كانت السلطات غير قادرة أو راغبة في تمرير الزيادة السعرية للمستهلكين. وفي جانب النفقات، فإن زيادة الأسعار تؤدي إلى ارتفاع مباشر في نفقات الدعم في الدول التي توفر الدعم للمنتجات النفطية. كذلك سترتفع التحويلات المالية في بعض الدول لمؤسسات الخدمات العامة، التي تعتمد في تشغيلها على النفط كالكهرباء والنقل، والتي توفر هذه الخدمات للجمهور بأسعار مدعومة. وبالنسبة للدول التي تمرر الزيادة السعرية للمستهلكين، وإذا لم تكن الآلية المستخدمة تضمن التمرير بشكل تلقائي، فسيترتب على الوضع المالي تأثيرات انتقالية يرتفع حجمها بارتفاع فترة التأخير في التمرير. وتتضافر التأثيرات في جانبي الإيرادات والنفقات لزيادة العجز (أو تقليص الفائض) المالي للحكومة. ويلاحظ في هذا الخصوص، أن بعض الدول ربما تلجأ إلى تعويض آثار انكماش الطلب المحلي، وإلى تخفيف الأعباء على المستهلكين، من خلال توسيع الإنفاق الحكومي وزيادة العجز المالي. كما أن دولاً أخرى قد تلجأ إلى تخفيض حجم نفقات الاستثمار للحيلولة دون زيادة العجز المالي. وربما يؤثر ذلك بدوره على مستوى النشاط الاقتصادي خاصة إذا تركز تخفيض الإنفاق على خدمات البنية الأساسية الضرورية أو مخصصات الصيانة. وبشكل عام، فإن مرونة البلد من ناحية المالية العامة، في التكيف مع الزيادة في سعر النفط، ستعتمد على السياسات المعمول بها في مجال منتجات الطاقة، وعلى الوضع المالي الابتدائي ومستوى المديونية، والخيارات المتاحة للتمويل والقضايا المرتبطة باستدامة المديونية لديه.

الآثار على ميزان المدفوعات

يُضعِف ارتفاع أسعار النفط وضع الموازين التجارية والجارية في الدول المستوردة الصافية للنفط في غياب حدوث ارتفاع مقابل في عناصر الإيرادات الجارية من صادرات سلعية وخدمات، كالسياحة وغيرها، وتحويلات العاملين في الخارج. وتزداد درجة التأثير على الموازين التجارية والجارية بارتفاع نصيب الواردات من المنتجات النفطية في إجمالي الواردات. وسيقود العجز الجاري إلى ارتفاع عجز المدفوعات الكلي وتآكل الاحتياطيات

الخارجية، إلا إذا نجح البلد المعني في تمويل العجز الجاري بتدفقات رأسمالية من خلال اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الحافظة والاقتراض من المصادر الخارجية.

وسيعتمد حجم التأثير على عناصر الوضع الخارجي، على الوضع الابتدائي للحساب الجاري قبل ارتفاع أسعار المنتجات النفطية المستوردة، وموقف الاحتياطيات الخارجية، ودرجة انفتاح النظام التجاري، ومرونة الهياكل الاقتصادية في البلد المعني، ومستوى تطور الأسواق المالية لديه، ومدى القدرة على الحصول على الموارد من الأسواق المالية الدولية.

الآثار على الأوضاع الاجتماعية

تعتمد حدة هذه الآثار من جانب، على حجم التراجع الذي قد يحدث في النشاط الاقتصادي وتقليل فرص العمل، وعلى مدى التقلص في القوة الشرائية الناتج عن تزايد معدلات التضخم. ومن جانب آخر، على توجهات سياسة المالية العامة، وما إذا كانت تسعى إلى تخفيف آثار ارتفاع أسعار النفط على المستهلكين من خلال دعم المنتجات النفطية وخدمات بعض القطاعات كالنقل والكهرباء. وعلى الرغم من أن سياسة المالية العامة في بعض الدول كما أشرنا فيما سبق، تقوم على توفير الدعم للمنتجات النفطية والخدمات المذكورة، مستهدفة بذلك تخفيف الأعباء على المجموعات الأفقر من السكان، إلا أن الموارد المالية المستخدمة لهذا الغرض إما أنها حولت من استخدامات أخرى، أو أن مصدرها هو الضرائب الجديدة أو الاقتراض، ولكل من ذلك آثاره على مجمل النشاط الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، فإن تحويل الموارد لتوفير الدعم، من الإنفاق على قطاعات كالتعليم الأساسي والصحة ستكون له تكلفته خاصة على المجموعات الأفقر من السكان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدعم المعمم على المنتجات النفطية وخدمات النقل والكهرباء هو أسلوب لا تقتصر الاستفادة منه على المجموعات الأفقر من السكان. وعلى كل حال، فإن السياسة المذكورة لا تخرج عن كونها في نهاية المطاف مجرد إبطاء أو تأجيل لعملية التكيف المطلوبة مع ارتفاع أسعار المنتجات النفطية المستوردة.

ثالثاً : انعكاسات التطورات في أسعار النفط العالمية على موازين مدفوعات الدول الأعضاء المستوردة للنفط

تضم قائمة الدول الأعضاء في الصندوق التي تعتبر مستوردة صافية للنفط، كلاً من الأردن وتونس وجيبوتي وجزر القمر ولبنان والمغرب وموريتانيا. وقد سجلت تكلفة صافي واردات النفط لهذه المجموعة ارتفاعاً ملموساً بالتزامن مع الارتفاع الملحوظ في أسعاره العالمية منذ عام 2003، حيث ارتفع إجمالي تكلفة صافي الواردات النفطية للمجموعة من نحو 3.1 مليار دولار في عام 2002 إلى نحو 8.3 مليار دولار في عام 2005. [جدول رقم (1)]. وعلى الرغم من عدم توفر الأرقام النهائية للواردات لعام 2006، إلا أن من المرجح أن يكون اتجاه الارتفاع قد تواصل بالنظر إلى استمرار الزيادة في متوسط أسعار النفط العالمية خلال العام المذكور.

جدول رقم (1)
تكلفة صافي واردات النفط

(مليون دولار)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الأردن	717	698	762	926	1544	2410
تونس	103	208	161	240	299	289
جيبوتي	31	31	33	36	42	58
جزر القمر	9	10	11	14	18	19
لبنان	1030	1254	897	1085	1934	2148
المغرب	1227	1141	1161	1577	1990	3185
موريتانيا	99	95	108	100	145	196
الإجمالي	**3217**	**3437**	**3133**	**3979**	**5972**	**8305**

المصدر: صندوق النقد الدولي، ومصادر وطنية.

ويلاحظ على المستوى الفردي للدول، أن هناك تفاوتاً في ارتفاع تكاليف صافي واردات النفط خلال السنوات الثلاث الأخيرة. فقد بلغ نمو التكلفة أقصاه ما بين عامي 2002 و2005 في حالات الأردن (نحو 216 في المائة)، والمغرب (174 في المائة)، ولبنان (139 في المائة)، بينما كان ارتفاع التكلفة أقل حدة بالنسبة لكل من موريتانيا (81 في المائة)، وتونس (79 في المائة)، وجيبوتي (76 في المائة)، وجزر القمر (73 في المائة). ويعزى اعتدال رقم الزيادة في تونس لأنها من الدول المنتجة للنفط، مما يجعل حاجتها الصافية له أقل، بينما يعزى الاعتدال في قيمة الواردات النفطية المقومة بالدولار لجزر القمر إلى كون عملتها الوطنية مرتبطة باليورو الذي ارتفعت أسعاره نسبة للدولار.

كما يلاحظ أنه وإلى جانب الارتفاع في الأسعار العالمية، فإن جزءاً من الزيادة في تكلفة الواردات النفطية يعود إلى النمو الاقتصادي المحقق في الدول المعنية. فعلى سبيل المثال، أسهم ارتفاع الكميات المستوردة من النفط بنسبة 11 في المائة من إجمالي الارتفاع في تكلفة واردات النفط بالنسبة للأردن في عام 2005. كما يقدر أن الارتفاع في الكميات المستوردة قد أسهم بنسبة 39 في المائة من إجمالي ارتفاع تكلفة الواردات النفطية بالنسبة للمغرب خلال العام نفسه، في حين أسهم ارتفاع الكميات المستوردة بنسبة 29 في المائة من إجمالي ارتفاع تكلفة الواردات النفطية لجزر القمر في عام 2004.

وقبل تناول آثار ارتفاع أسعار النفط العالمية على عناصر موازين مدفوعات الدول الأعضاء المستوردة للنفط، لا بد من التنويه أن هذه الدول تتسم بنفس خصائص الدول النامية المشار إليها فيما تقدم، من ارتفاع في درجة الاعتماد على النفط والضعف النسبي في كفاءة استخدامه.

ويورد الجدول رقم (2) أدناه نسب واردات النفط والغاز للناتج المحلي الإجمالي، ويلاحظ منه أن نسبة واردات النفط والغاز للناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 في الأردن بلغت 17 في المائة. وتجدر الإشارة، إلى أن متوسط هذه النسبة لدول أفريقيا جنوبي الصحراء بلغ في عام

2000 نحو 14 في المائة. ومن المعلوم أن نسبة تكلفة واردات النفط للناتج المحلي الإجمالي للدول المذكورة هي من بين الأعلى على النطاق الدولي.

جدول رقم (2)
نسب واردات النفط والغاز للناتج المحلي الإجمالي
(2005-2000)

(%)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الأردن	8	7	8	9	12	17
تونس	4	4	4	4	4	6
جيبوتي	6	5	6	6	6	8
جزر القمر	5	5	4	4	5	5
لبنان	6	7	5	6	9	10
المغرب	5	5	5	5	5	8
موريتانيا	11	9	10	8	10	10

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2006)وتقارير قطرية متفرقة وتقارير صندوق النقد الدولي.

كما يورد الجدول رقم (3) نسب واردات النفط والغاز للواردات الإجمالية. ويظهر منه النصيب العالي لواردات النفط والغاز في الواردات الإجمالية في كل هذه الدول باستثناء تونس المنتجة لجزء ملموس من احتياجاتها النفطية. ويلاحظ من الجدول، أن نسبة واردات النفط والغاز في عام 2005 زادت عن ربع الواردات الإجمالية في لبنان، وتجاوزت الخمس في بقية الدول عدا جيبوتي التي كانت النسبة فيها في حدود 18 في المائة من إجمالي الواردات.

جدول رقم (3)
نسب واردات النفط والغاز للواردات الإجمالية
(2005-2000)

(%)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الأردن	16	15	16	17	19	23
تونس	10	9	8	9	11	12
جيبوتي	12	12	12	11	15	18
جزر القمر	27	26	22	21	22	21
لبنان	18	18	15	16	23	26
المغرب	17	17	15	14	16	22
موريتانيا	21	20	25	18	16	23

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2006)وتقارير قطرية متفرقة وتقارير صندوق النقد الدولي.

وبالنسبة للآثار على عناصر موازين المدفوعات، فقد تسبب ارتفاع تكلفة واردات النفط خلال الفترة 2003-2005 بدرجة كبيرة في تصاعد تكلفة الواردات السلعية و/أو الحد من الواردات غير النفطية. وترتب على ارتفاع تكلفة صافي واردات النفط، اتساع العجز التجاري بميزان المدفوعات لغالبية دول المجموعة، وارتفاع نسبته للناتج المحلي الإجمالي بدرجات متفاوتة. وفي هذا الصدد، بلغ ارتفاع نسبة العجز التجاري للناتج المحلي الإجمالي أقصاه في الأردن، حيث زادت النسبة من 18.1 في المائة في عام 2002 إلى 38.8 في المائة في عام 2005. وتلى الأردن في الارتفاع موريتانيا حيث زادت النسبة من 11.6 في المائة إلى 25.4 في المائة، ثم جزر القمر بزيادة النسبة من 8.6 في المائة إلى 16.4 في المائة، فالمغرب بزيادتها من 8.5 في المائة إلى 15.6 في المائة.

وكان الارتفاع أقل حدة خلال فترة العامين المذكورين في كل من جيبوتي ولبنان، واللتين تعانيان في الأصل من مستوى مرتفع للعجز التجاري. ففي جيبوتي، ارتفعت النسبة من 34.5 في المائة إلى 39.3 في المائة، وفي لبنان، ارتفعت النسبة بدرجة طفيفة من 26.8 في المائة إلى 27.6 في المائة. أما في تونس، والتي تعتبر الأقل تأثراً نظراً لقاعدة إنتاجها المحلية من النفط كما أشرنا من قبل، فقد أدى الأداء الجيد للصادرات السلعية إلى تقلص نسبة العجز التجاري للناتج المحلي الإجمالي من 10.1 في المائة إلى 7.4 في المائة. [جدول رقم (4)].

جدول رقم (4)
الموازين التجارية نسبة للناتج المحلي الإجمالي

(في المائة)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الأردن	25.7-	22.4-	18.1-	19.6-	29.3-	38.8-
تونس	11.6-	11.8-	10.1-	9.1-	8.0-	7.4-
جيبوتي	35.2-	32.6-	34.5-	39.9-	37.4-	39.3-
جزر القمر	11.6-	10.6-	8.6-	7.7-	12.6-	16.4-
لبنان	30.5-	34.7-	26.8-	26.2-	29.7-	27.6-
المغرب	9.7-	8.9-	8.5-	10.7-	13.0-	15.6-
موريتانيا	0.9	3.5-	11.6-	30.0-	28.1-	25.4-
الإجمالي	**13.4-**	**13.9-**	**11.4-**	**11.3-**	**14.8-**	**16.6-**

المصدر: بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، يوليو 2006.

وفي مقابل هذه التطورات في الموازين التجارية، فقد ساعد الارتفاع في الصادرات الخدمية (خاصة السياحة) و/أو في التحويلات، في تخفيف حدة أثر الزيادة في تكلفة واردات النفط على الحساب الجاري للمدفوعات في عدد من دول المجموعة. ومع ذلك، يلاحظ أنه ما بين عامي

2002 و2005 تحول وضع الحساب الخارجي الجاري من فائض إلى عجز في الأردن، وازدادت نسبة العجز الجاري للناتج المحلي الإجمالي في جزر القمر وموريتانيا، كما تراجعت نسبة الفائض الجاري للناتج المحلي الإجمالي في المغرب. [جدول رقم (5)].

جدول رقم (5)

الموازين الخارجية الجارية نسبة للناتج المحلي الإجمالي

(في المائة)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الأردن	0.7	0.0	5.6	11.6	0.2-	17.8-
تونس	4.2-	4.2-	3.5-	2.9-	1.8-	1.3-
جيبوتي	7.2-	5.6-	6.8-	7.6-	2.7-	5.5-
جزر القمر	2.7-	0.2-	0.6-	4.3-	2.6-	3.4-
لبنان	27.5-	31.6-	23.6-	22.2-	18.9-	9.1-
المغرب	1.4-	4.8	4.1	3.9	1.9	2.4
موريتانيا	2.8-	7.8-	2.4-	26.1-	30.6-	31.9-
الإجمالي	**4.8-**	**3.3-**	**1.3-**	**0.6-**	**1.8-**	**1.6-**

المصدر: بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، يوليو 2006.

وبالنسبة لموازين المدفوعات الكلية، أسهمت التدفقات الرأسمالية من استثمار مباشر واستثمارات الحافظة إضافة إلى موارد القروض بدرجة كبيرة في الحد من أثر زيادة تكلفة الواردات النفطية في كل من تونس والمغرب، مما ترتب عليه حدوث زيادة في فائض الميزان الكلي للمدفوعات لديهما بين عامي 2002 و2005. وفي المقابل، تراجع الفائض الكلي المحقق في ميزان مدفوعات لبنان خلال فترة العامين المذكورين، كما تحول الفائض في الموازين الكلية للأردن وجيبوتي وجزر القمر وموريتانيا إلى عجز [جدول رقم (6)].

جدول رقم (6)

الرصيد الكلي لميزان المدفوعات نسبة للناتج المحلي الإجمالي

(في المائة)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الأردن	5.3	5.2-	6.9	9.7	0.3-	1.0-
تونس	1.2-	1.3	0.7	1.3	3.5	3.5
جيبوتي	3.3-	7.0	8.4	2.0	2.1-	1.1-
جزر القمر	1.4	7.6	1.7	2.0-	1.2-	2.0-
لبنان	1.7-	6.9-	8.5	17.0	0.8	3.4
المغرب	1.2-	11.3	1.8	4.0	3.8	4.5
موريتانيا	0.9-	5.4-	2.8	22.0-	18.3-	4.7-
الإجمالي	**1.8**	**5.3**	**5.6**	**7.3**	**4.1**	**4.9**

المصدر: بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، يوليو 2006.

ولقد استطاعت الدول الأعضاء المستوردة للنفط التعامل حتى الآن مع الآثار المالية المترتبة على ظاهرة ارتفاع أسعار النفط دون اللجوء إلى موارد الصندوق أو الاقتراض الواسع من المصادر الخارجية الأخرى، وذلك على عكس وضعها إبان ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال الفترة 1979-1980. ويعزى ذلك في المقام الأول كما أشرنا فيما سبق، إلى قيامها بتطبيق سياسات وإجراءات إصلاح اقتصادية كلية وهيكلية أسهمت في اعتدال معدلات التضخم لديها، وتقوية أوضاع موازين مدفوعاتها، وتنمية احتياطياتها من العملات الأجنبية بشكل ملحوظ بالمقارنة مع حجم هذه الاحتياطيات في فترة أوائل الثمانينات من القرن المنصرم. وقد شكل ذلك سنداً مهماً لهذه الدول في تحمل الأعباء المترتبة على ارتفاع أسعار الواردات النفطية بصورة لم تضعف كثيراً حتى الآن وتائر النشاط الاقتصادي لديها. ويلاحظ في هذا الصدد، أن الأردن والمغرب كانتا قد حققتا فوائض ملموسة في الحساب الجاري خلال الفترة 2000-2003، كما أن وضع الميزان الكلي للمدفوعات قد تحسن في كل دول المجموعة تقريباً خلال نفس الفترة المشار

إليها أعلاه باستثناء جزر القمر وموريتانيا اللتين أسفر ميزان المدفوعات الكلي لكل منهما عن عجز في عام 2003.

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص، إلى أن العمل على تنمية الاحتياطيات الخارجية لرفع تغطيتها للواردات وللالتزامات الخارجية قصيرة الأجل، مثل أحد الأهداف الهامة لبرامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في هذه الدول والتي استهدفت المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحسين مناخ الاستثمار. كما يُشار من جانب آخر، إلى أن السلطات النقدية في هذه الدول أخذت في التركيز بشكل متزايد في السنوات الأخيرة على هدف تحقيق استقرار الأسعار باعتباره أهم الأولويات المناطة بها.

وبالإضافة إلى ما تقدم، فقد حققت جهود الإصلاح قدراً من النجاح في تقليل القيود الهيكلية، من خلال اتباع سياسات تحرير الأسعار وتحرير التجارة الخارجية وإضفاء المرونة على سعر الصرف، وتنفيذ إصلاحات في مجالات المالية العامة، والقطاع المصرفي وأسواق المال، والمجالات التشريعية والقانونية، وهي كلها إصلاحات تساعد على تقوية القدرة على التعامل مع الصدمات الخارجية.

ومع ذلك، فإنه لا يمكن التقليل من حجم تأثر هذه الدول بالارتفاع المتواصل في سلعة كالنفط لها أهميتها الحاسمة على مجريات النشاط الاقتصادي، خاصة وأن الاعتماد على تمويل عجوز موازين المدفوعات الناتجة عنه من الاحتياطيات الخارجية هو أمر بطبيعته غير قابل للاستدامة. وحيث أن الارتفاع الحالي لأسعار النفط محركه الأساسي قوة الطلب العالمي، إضافة إلى وجود قدر من عدم التيقن حول مسارات الأسعار المستقبلية في ضوء التوترات والاحتقان السياسي الراهن، فإن من غير المرجح كما سبقت الإشارة، حدوث انخفاض ملموس في مستوى الأسعار العالمية للنفط في المدى المنظور. ولذلك، فإنه لا بديل أمام هذه الدول لمواجهة هذا التطور، سوى مواصلة العمل على استكمال وتعميق الإصلاحات الهيكلية والمحافظة على ركائز الاستقرار الاقتصادي الكلي.

ومن جانبه، فإن على الصندوق أن يكون مستعداً لتوفير الدعم للدول الأعضاء المستوردة الصافية للنفط، مركزاً بشكل خاص على تشجيع وتحفيز جهود الإصلاح التي تقوم بها لتقوية قدراتها على مواجهة الصدمات الخارجية وتجاوز آثارها.

رابعاً : الإصلاحات المطلوبة للتكيف مع ارتفاع أسعار النفط

على الرغم من صعوبة التكهن بمسار تطور أسعار النفط العالمية في المستقبل، إلا أنه يمكن القول أن الارتفاع الحالي فيها، والذي استمر بوتائر منتظمة خلال الفترة 2003-2006، يحمل في طياته مكوناً طويل الأجل، وذلك كما سبق وأن أوضحنا فيما تقدم.

ومن هذا المنظور، فإنه لا يمكن للدول الأعضاء المستوردة للنفط الاعتماد فقط على خيار التمويل في احتواء آثار ارتفاع الأسعار العالمية، وإنما سيكون من المحتم عليها التكيف معها من خلال اتباع سياسات وإجراءات الإصلاح الاقتصادي المناسبة، التي تساعد على تخفيف حجم الأعباء السالبة على النشاط الاقتصادي، وتحسن من القدرة المستقبلية للبلد في مواجهة الصدمات الخارجية. ويلاحظ في هذا الخصوص، أن تجارب العديد من الدول النامية في الماضي، قد أوضحت أنه بدون خطوات الإصلاح المدروسة جيداً فإن الدولة قد تواجه في نهاية المطاف بعد نضوب مصادر التمويل، تصحيحاً قسرياً لعجز الميزان التجاري الناجم عن تدهور شروط التبادل التجاري. ويؤدي الانخفاض الحاد في القدرة الاستيرادية، الناتج عن مثل هذا التصحيح، إلى انكماش ملحوظ في النشاط الاقتصادي وارتفاع في معدلات البطالة وزيادة في مستويات الفقر.

ولا شك أن القائمة المحددة لسياسات وإجراءات الإصلاح المناسبة المطلوبة ونطاقها، هو أمر سيختلف بين دولة وأخرى، استناداً إلى الظروف الاقتصادية الابتدائية السائدة في كل دولة، ودرجة الاعتماد على المنتجات النفطية المستوردة ونمط استخدامها، ونوع السياسات الاقتصادية

الكلية المتبعة فيها. ومع ذلك، يمكن القول، أن هناك قدر واسع من الاتفاق بين المهتمين بالشؤون الاقتصادية حول الطبيعة العامة للسياسات والإجراءات التي تحتاج الدول المتأثرة أن تتبناها في إطار جهودها للتكيف مع القيود التي يفرضها عليها ارتفاع تكلفة النفط المستورد.

وفي هذا الصدد، وكما ذكرنا فيما تقدم، فإن تدهور شروط التبادل التجاري للدول المستوردة الصافية للنفط نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية يؤدي إلى انخفاض في مستوى الدخول الحقيقية. وسيقتضي التكيف مع هذا التطور ومنع تفاقم الآثار السالبة المتولدة عنه على النشاط الاقتصادي، حدوث تحول في الموارد من القطاعات المنتجة للسلع غير المتداول بها دولياً (Non-Traded Goods Sectors) للقطاعات المنتجة للسلع المتداول بها حتى يمكن الوفاء بمتطلبات الارتفاع في تكلفة المنتجات النفطية المستوردة. ويتطلب ذلك بدوره حدوث انخفاض في تكلفة عوامل الإنتاج، وأهمها مستوى الأجور الحقيقية لتحسين تنافسية قطاع السلع المتداول بها، وكذلك انخفاض في مستوى سعر السلع غير المتداول بها نسبة للسلع المتداول بها. وسيتوقف مثل هذا التحول، الذي ينطوي على تغييرات في تخصيص الموارد في مجمل الاقتصاد، من جانب، على مدى مرونة سياسة سعر الصرف المتبعة وتشجيعها لتحول الموارد للقطاعات المنتجة للسلع المتداول بها دولياً. ومن جانب آخر، على فاعلية إطار السياسة الاقتصادية الكلية المتبع والسياسة النقدية بوجه خاص، في الحفاظ على بيئة تضخم مستقر تحول دون إبطال دور مرونة وانخفاض سعر الصرف في رفع هوامش ربحية السلع القابلة للتداول، وذلك من خلال الارتفاعات المتتالية في الأجور ومدخلات الإنتاج. وتجدر الإشارة إلى أنه، وبالنظر إلى أن عملية إعادة تخصيص الموارد تحتاج إلى بعض الوقت لإنجازها، فإن التمويل العاجل الذي يقدم للدول المتأثرة خلال المراحل الانتقالية الأولى يكتسب أهمية خاصة، وذلك لدوره في تخفيف الآثار السالبة على النشاط الاقتصادي من خلال توفير الموارد اللازمة للواردات الضرورية.

وبجانب الإصلاحات المذكورة على الصعيد الاقتصادي الكلي، فإن الحاجة تدعو أيضاً في هذا السياق إلى تنفيذ إصلاحات على مستوى الاقتصاد الجزئي، خاصة في سوق الطاقة المحلي من

أجل ترشيد الطلب على المنتجات النفطية من خلال تأمين الاتساق والمواءمة بين مستوى أسعار الطاقة المحلية والأسعار العالمية. ويتمثل الهدف النهائي للإصلاح في هذا المجال، في أن يصبح سوق الطاقة المحلي مشابهاً في أسلوب عمله للأسواق التقليدية للمنتجات الأخرى، وذلك بإنهاء السلطات للتدابير التي تعمل على عزله من أثر التغيرات في الأسواق العالمية، وتهيئتها للبيئة التي تشجع المستهلكين والمنتجين على التكيف مع الظروف المتغيرة بتعديل استهلاكهم للطاقة ورفع كفاءة استخدامها.

وتنبغي الإشارة في هذا الخصوص، إلى أنه وعلى الرغم من أن عدداً من الدول الأعضاء قد تبنى سياسة تسمح بالتمرير التدريجي للزيادة في أسعار النفط العالمية لأسعار الطاقة المحلية، إلا أن عدم التمرير الكامل للزيادة قد أسهم في تدهور وضع المالية العامة، خاصة في تلك الدول التي تعثرت فيها جهود الإصلاح المالي نسبياً مقارنة مع التقدم الذي تحقق في الإصلاحات في المجالات الأخرى. ولقد انعكس ذلك في بعض هذه الدول في ارتفاع الدين العام إلى مستويات عالية نسبياً. ولا شك أن السيطرة على عجوز الموازنة الحكومية والحد من تنامي المديونية العامة، تعتبر إحدى الركائز الأساسية لجهود تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. لذلك، فإن على الدول المتأثرة بارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات النفطية المستوردة، أن تحرص في هذا الصعيد، على تقوية أوضاع المالية العامة لديها من خلال الإلغاء التدريجي لسياسات دعم المنتجات النفطية وتحرير أسعار وأسواق الطاقة فيها.

إن الإصلاحات السابقة تلخص ضرورات التكيف المباشرة مع التغيرات في البيئة الخارجية التي تواجهها هذه الدول والنابعة عن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط. ولكن هذه الإصلاحات لوحدها لن تكون كافية بالطبع، إذ لا بد من العمل في الأجلين المتوسط والطويل على تقوية قدرات الاقتصاد على استيعاب وامتصاص الصدمات الخارجية بصورة لا تجعل منها قيداً كبيراً على آفاق ومنجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا شك أن تقليل درجة الانكشاف للصدمات الخارجية، سيعتمد في نهاية المطاف على مدى النجاح الذي يحقق في جهود تنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، ورفع القدرات التنافسية للاقتصاد وزيادة مرونته. وللوصول إلى ذلك، لا

بد، بالإضافة إلى مواصلة اتباع سياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي المساندة للنمو وحسن تخصيص الموارد، من تنفيذ مجموعة واسعة من الإصلاحات الهيكلية المنطوية على إجراءات تحسين الحوافز التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج في مختلف القطاعات. كما لا بد بجانب ذلك، من تنفيذ الإصلاحات المؤسسية والتشريعية اللازمة لتحسين مناخ الاستثمار، إضافة إلى العمل على تحسين وترقية خدمات البنية الأساسية وتطوير رأس المال البشري وتنمية المهارات. والإصلاحات سالفة الذكر الكلية والهيكلية والمؤسسية والتشريعية وإصلاحات البنى الأساسية، مطلوبة في مجموعها لاستكمال مقومات الاقتصاد التنافسي الذي يتمتع بقاعدة تصدير قوية وبيئة مساندة ومشجعة للاستثمارات الخاصة، وجاذبة للاستثمارات الأجنبية. ويعني ذلك بعبارة أخرى، أن عملية التكيف المطلوبة تنطوي على مجموعة واسعة من الإصلاحات التي تطال كافة مجالات الاقتصاد تقريباً.

ولقد حقق عدد من الدول الأعضاء المتأثرة بارتفاع أسعار المنتجات النفطية المستوردة قدراً من التقدم على صعيد هذه الإصلاحات في السنوات الماضية، الأمر الذي انعكس في تمكنها من تخفيف الآثار السالبة لهذا الارتفاع على النمو الاقتصادي ووضع المدفوعات الخارجية لديها كما أسلفنا. ومع ذلك، فإن الضمانة الوحيدة للتكيف مع المستوى الحالي المرتفع لأسعار النفط، والاستعداد لأية زيادات مستقبلية، هي مواصلة تنفيذ الإصلاحات المطلوبة وتعميقها حتى تتحقق النقلة النوعية المنشودة في ميدان التنويع الاقتصادي الشامل ومرونة الهياكل الاقتصادية وتنافسيتها.

ومن بين أهم الإصلاحات المطلوبة لتحسين تخصيص الموارد وتحفيز النمو وزيادة مرونة الاقتصاد وتقليل تأثره بالصدمات الخارجية، والتي تندرج ضمن اهتمامات ومجالات عمل الصندوق، الإصلاحات في مجال القطاع المالي والمصرفي، وقطاع المالية العامة، والإصلاحات في مجال التجارة.

وفي هذا الصدد، تعمل إصلاحات القطاع المالي والمصرفي على تحسين دوره في مجال الوساطة المالية وإدارة المخاطر، حيث دلت الدراسات والتجارب الدولية على أن تنمية القطاع

المالي والمصرفي تنشط النمو الاقتصادي، كما أن عدم الاستقرار المالي يضر بالنمو. وتغطي الإصلاحات المطلوبة في هذا الجانب نطاقاً واسعاً، يشمل تعزيز استقلالية البنك المركزي وتفعيل دوره في إدارة السياسة النقدية وفق قواعد اقتصاد السوق، والعمل على قيام مؤسسات مصرفية متطورة وقادرة على المنافسة، وترقية أداء الأسواق المالية بمكوناتها المختلفة التي تشمل السوق النقدي، وسوق ما بين البنوك، وسوق الصرف الأجنبي، والسوق الرأسمالي بشقيه من أسهم وسندات. وتغطي الإصلاحات المطلوبة أيضاً بموازاة ذلك، جوانب الإشراف والرقابة على النظام المالي وفقاً لأفضل الممارسات المتبعة دولياً، إضافة إلى جهود تعزيز الحوكمة والشفافية في المؤسسات المالية. كما تغطي متطلبات إقامة بنية أساسية موحدة ومتطورة في مجالات نظم الدفع والتسوية والتسجيل والحفظ المركزي لتقليل تكلفة المعاملات وزيادة درجة أمانها.

وفي مجال المالية العامة، فإن الإصلاحات الهيكلية المطلوبة تستهدف دعم جهود المحافظة على الاستقرار الكلي من خلال الوصول بأوضاع الموازنة الحكومية والمديونية العامة وخدمتها إلى مستويات معتدلة ومستقرة قابلة للإدامة. كما تستهدف إعادة توجيه السياسة المالية للحكومة بما يُخضِع استخدام الموارد العامة بشكل متزايد، إلى معايير الكفاءة والشفافية ومساندة النمو الاقتصادي. وتتضمن الإصلاحات في هذا الجانب، الإصلاح الضريبي الهادف إلى تقليل التشوهات وتخفيف الآثار السالبة لنظام الضرائب على الحوافز، وتحسين الإدارة الضريبية وتبسيطها. كما تتضمن، إصلاحات إدارة الإنفاق العام والعمل على تحقيق توزيع أفضل لمكوناته يزيد من مردوديتها وفاعليتها.

أما الإصلاحات في مجال التجارة، فتستهدف زيادة القدرة على الوصول للأسواق الدولية، وتنشيط وتحفيز قطاع التصدير ليصبح محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتنمية موارد النقد الأجنبي. وتتضمن الإصلاحات المطلوبة، تبسيط وتحديث السياسات والإجراءات التنظيمية وتحسين الإطار المؤسسي والتشريعي، بما يعمل على إزالة التشوهات وتقليل تكلفة المعاملات وزيادة شفافيتها. ويعد ذلك شرطاً ضرورياً لإحداث الزيادة المطلوبة في

حجم الاستثمارات الخاصة والأجنبية التي يتعذر بدونها تحقيق الاستفادة الفعلية من الفرص المتاحة لتوسيع المبادلات التجارية مع العالم الخارجي. كذلك تتضمن الإصلاحات المطلوبة، العمل على تقوية القدرات في مجال التجارة بما يشمل قدرات التفاوض على الاتفاقات التجارية الدولية والإقليمية واستيفاء متطلبات الانضمام إليها والالتزام بتنفيذها، إضافة إلى جهود تفعيل دور مؤسسات تشجيع وتنمية الصادرات.

خامساً : هدف وطبيعة التسهيل ومجالاته

يستهدف التسهيل، الذي من المقترح أن تصل الاستفادة منه في حدها الأقصى إلى 200 في المائة من الحصة المدفوعة بالعملات القابلة للتحويل، المساهمة في توفير الدعم المالي للدول الأعضاء المتأثرة بارتفاع تكلفة صافي وارداتها من المنتجات النفطية والغاز الطبيعي نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية، وذلك تجنباً لحدوث انكماش حاد في النشاط الاقتصادي لديها يؤثر سلباً على فرص العمل ومستويات المعيشة ويفاقم من مشاكل الفقر. وحيث أن فاعلية مثل هذا النوع من الدعم والمساندة في مواجهة الصدمات الخارجية، مرهونة بسلامة إطار السياسة الاقتصادية الكلي المعمول به، وبتنفيذ الإصلاحات الهيكلية المناسبة لزيادة مرونة الاقتصاد ورفع قدراته الإنتاجية والتصديرية، فإن الاستفادة من موارد التسهيل ستتطلب وقوف الصندوق واقتناعه بسلامة السياسات الاقتصادية المتبعة، واتفاقه مع السلطات المختصة في البلد المعني على إجراءات إصلاح اقتصادي وهيكلي جديدة تكون مطلوبة في المجالات ذات الصلة.

وسيعمل الصندوق على مساندة الدول المستوردة الصافية للمنتجات النفطية والغاز الطبيعي التي تعاني من العجز في موازين مدفوعاتها، بتوفير جانب من الموارد المتاحة ضمن التسهيل، بحد يمكن أن يصل إلى 100 في المائة من الحصة المدفوعة بالعملات القابلة للتحويل، بإجراءات سريعة ومبسطة، لكي لا تضطر إلى الحد من الواردات وتقييد الأنشطة الاقتصادية، وذلك في ضوء التشاور مع السلطات والاطلاع على السياسات الاقتصادية التي تنفذها. وتنبغي الإشارة

هنا، إلى أنه من الضروري أن تكون استجابة الصندوق في توفير الدعم للاحتياجات العاجلة للدولة العضو، متسمة بالسرعة المناسبة، بما يجعلها بمثابة تمويل جسري يساعد الدولة على تمويل الزيادة في كلفة الواردات بالنقد الأجنبي، ويفسح المجال أمامها لوضع وتنفيذ السياسات الإصلاحية المناسبة. وستكون الاستفادة من كامل مبلغ التسهيل بالنسبة للدول التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات مشروطة بالاتفاق على تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي مناسب، يساعد على تجاوز آثار ارتفاع الأسعار عليها.

أما بالنسبة للدول الأخرى المتأثرة بارتفاع أسعار النفط العالمية، والتي لم يتحول وضع موازين مدفوعاتها الكلية حتى الآن إلى عجز، ولكن الوضع الخارجي لديها في مجمله ما زال يتسم ببعض أوجه الضعف والقصور، فإن استفادتها من موارد التسهيل ستبدأ بعد توصلها لاتفاق مع الصندوق على عناصر البرنامج الإصلاحي المطلوب. ويلاحظ في هذا الخصوص، أن ضعف عناصر الوضع الخارجي بشكل عام، والذي يعكس في جانب منه ضعف القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية، هو نفس معيار التأهيل المطبق على قروض تسهيل التصحيح الهيكلي المعمول به لدى الصندوق والتي لا تشترط بالضرورة وجود عجز كلي في ميزان المدفوعات.

وبالنظر إلى أن الدول الأعضاء المستوردة الصافية للنفط ليست بالضرورة متجانسة من حيث هياكلها الاقتصادية وسياساتها المتبعة، ونوع الإصلاحات التي قامت أو تنوي القيام بتنفيذها، فسوف لا يكون ممكناً أو حتى مرغوباً اقتراح سياسات أو تصميم برامج إصلاحية متماثلة لها. وفي واقع الأمر، فإن كل هذه الدول تقريباً إما أنها نفذت أو هي على أعتاب تنفيذ ما يعرف بالجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، ولذلك سيكون من المهم اتباع أسلوب كل حالة على حدة عند التشاور حول نطاق الإصلاحات المطلوبة، وبحث مدى ملاءمة السياسات الاقتصادية المتبعة للتطورات المستجدة.

لهذا السبب، لن تكون هناك حاجة لتصميم برنامج إصلاحي خاص بتسهيل النفط، وإنما سيتم توجيه الموارد المتاحة من خلاله لدعم تنفيذ البرنامج الإصلاحي المناسب الذي تتطلبه أوضاع

الدولة المعنية من بين المجالات التي تقع تحت دائرة اهتمام ومجالات عمل الصندوق. ويشمل ذلك برامج الإصلاح الاقتصادي الكلي، والإصلاحات الهيكلية القطاعية في المجالات المالية والمصرفية ومجال المالية العامة، بالإضافة للإصلاحات في المجال التجاري المزمع بدء العمل في دعمها. وبمعنى آخر، فإن الموارد التي تحصل عليها الدولة التي تنفذ برنامجاً إصلاحياً في أي من المجالات المذكورة، سيتم توسيعها ورفدها بموارد تسهيل النفط الجديد. وسيطبق على استخدام كل الموارد التي يتم الحصول عليها وفقاً لهذا الأسلوب، الشروط والإجراءات الخاصة بالقرض المعني من بين قروض وتسهيلات الصندوق المعتادة المخصص لدعم البرنامج الإصلاحي المتفق عليه.

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص، إلى أن للصندوق خبرة طويلة في مساندة جهود الإصلاح الاقتصادي الكلي من خلال القرضين العادي والممتد في الدول الأعضاء المقترضة، والتي ساعدت على احتواء الاختلالات المالية الداخلية والخارجية التي عانت منها هذه الدول في السابق. كما أن تجربة الصندوق في دعم الإصلاحات القطاعية من خلال تسهيل التصحيح الهيكلي، قد حققت نجاحاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة مما جعل القروض المقدمة في إطار هذا التسهيل هي المحور الرئيسي لنشاط الصندوق الإقراضي حالياً. وبالإضافة لذلك، فقد أكمل الصندوق الاستعدادات لبدء العمل بدعم الإصلاحات في المجال التجاري متى ما تم إقرار واعتماد التسهيل المخصص لهذا الغرض من قبل مجلس المحافظين.

من جانب آخر، فإنه وبحكم الطبيعة الانتقالية لتطور مثل صدمة أسعار النفط، فإن التسهيل الخاص بتوفير المساندة للدول المتأثرة لا يمكن أن يكون تسهيلاً دائماً، وإنما يجب تحديد سقف زمني له تتم خلاله معالجة المشاكل الانتقالية التي انبثقت عن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط. أما ما يتبقى من مشاكل وتحديات بعد ذلك، فهو يعكس على الأرجح بعض أوجه القصور والضعف المزمنة للهياكل الاقتصادية للدول المعنية، التي تتم معالجتها مع التقدم المحقق على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والالتزام بتطبيق السياسات الاقتصادية والإجراءات الإصلاحية المناسبة. وسيكون دعم الصندوق للإصلاحات المطلوبة على هذا الصعيد متاحاً من خلال التسهيلات المعتادة المعمول بها لديه.

في ضوء ما تقدم، من المقترح أن ينتهي العمل بالتسهيل بعد فترة خمس سنوات من بدايته، على أن تتم مراجعة وتقييم تجربة العمل بالتسهيل قبيل انتهاء فترة السنوات الخمس، تحسباً لأي تطورات مستقبلية كبيرة في الأسعار العالمية للنفط قد تستدعي تمديد العمل بالتسهيل. ولقد تم تحديد المدى الزمني للتسهيل على هذا النحو، على أساس أن فترة السنوات الخمس ستمنح السلطات الوقت الكافي لتطبيق السياسات السليمة المطلوبة في مجال تسعير الطاقة في إطار البرنامج الإصلاحي الذي تنفذه والمدعوم بموارد الصندوق. وسيسمح ذلك، بتصحيح أسعار الطاقة المحلية بشكل متدرج لتتناسب مع الأسعار الدولية، وبإفساح مهلة مناسبة للطلب المحلي على الطاقة للتكيف مع ما طرأ من تعديل في الأسعار. وبشكل عام، فإنه يتوقع وبعد مرور خمس سنوات أن يكون المستهلكون لمنتجات الطاقة والمنتجون للسلع والخدمات التي تعتمد بشكل مكثف نسبياً على منتجات الطاقة، قد وجدوا الوقت الكافي لتعديل قراراتهم وسلوكهم الاقتصادي بما ينسجم مع المستوى الجديد للأسعار. وبالنسبة للمنتجين، وحيث أن رأس المال أكثر مرونة في الاستخدام في المدى الطويل منه في المدى القصير، فمن الممكن أن تتحول الموارد من القطاعات التي تأثرت ربحيتها بارتفاع أسعار النفط، إلى القطاعات الأقل تأثراً خاصة إذا ما صاحب ذلك تعديلات مساندة لهذا الهدف في أوجه السياسات الاقتصادية المتبعة الأخرى.

سادساً : نوع وحدود التسهيل والقواعد المنظمة له

1- **نوع وحدود التسهيل** – "تسهيل النفط" هو آلية إقراض مؤقتة يستمر سريان العمل بها لمدة خمس سنوات من بدئها، يوفرها الصندوق لدوله الأعضاء المتأثرة بالارتفاع في أسعار صافي المستوردات من المنتجات النفطية والغاز الطبيعي وذلك لمواجهة الأعباء الإضافية المترتبة على وضع ميزان المدفوعات و/أو تشجيع الدول المذكورة على تنفيذ الإصلاحات المناسبة التي تقوي قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية.

ويقدم الصندوق "تسهيل النفط" للدول المؤهلة بحد أقصى قدره 200 في المائة من الحصة المدفوعة بالعملات القابلة للتحويل. وضمن هذا الحد الأقصى، يقدم الصندوق

للدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها تمويلاً يمكن أن يصل إلى حدود 100 في المائة من الحصة المدفوعة، وذلك كقرض منفصل بإجراءات مبسطة وسريعة بعد التثبت من وجود العجز والتشاور مع السلطات حول السياسات المتبعة لديها. أما الاستفادة بما يزيد عن ذلك بالنسبة للدول التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات، وأي استفادة من موارد التسهيل للدول الأخرى المتأثرة بارتفاع أسعار النفط العالمية والتي لم يتحول وضع موازينها الكلية بعد إلى عجز، فستكون مشروطة بالاتفاق أولاً مع الصندوق على تنفيذ برنامج إصلاحي.

2- القواعد المنظمة للتسهيل[5]

تختص الأجزاء التالية بتبيين القواعد المنظمة لاستخدام الموارد المقدمة من تسهيل النفط كقرض منفصل بإجراءات سريعة للدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها. أما موارد التسهيل المخصصة لدعم الجهود الإصلاحية في الدول المتأثرة، فسيكون استخدامها خاضعاً لنفس القواعد والشروط التي يطبقها الصندوق على القرض أو التسهيل المُعيَّن الذي يتم التعاقد عليه مع الدولة العضو وفقاً لأوضاعها وطبيعة احتياجاتها، من بين قروض وتسهيلات الصندوق المعتادة المتاحة لدعم البرامج الإصلاحية. وتشمل تلك القروض والتسهيلات قروض التصحيح الاقتصادي الكلي والتسهيلات القطاعية الهيكلية، والتي يدعم كلاً منها برنامجاً إصلاحياً يركز على الإصلاحات في مجال محدد. وتعكس النظرة لموارد تسهيل النفط المقدمة في هذا الإطار، بحسبانها توسيعاً لموارد القرض المعين المتفق عليه يعامل بشروطه، الرغبة في تشجيع الدول المتأثرة وتحفيزها على القيام بالإصلاحات المطلوبة لتقليل انكشاف اقتصاداتها للصدمات الخارجية.

(5) بالإضافة إلى هذه القواعد، يخضع منح التسهيل للمبادئ والإجراءات العامة التي تحكم جوانب النشاط الإقراضي المختلفة كما هو منصوص عليها في "سياسة وإجراءات الإقراض" المعتمدة لدى الصندوق.

أ- **شروط الأهلية للتسهيل** – يعتبر العضو أهلاً للحصول على تسهيل النفط إذا توفرت فيه الشروط التالية:

1. أن يقدم ما يثبت حاجته إلى تمويل عجز كلي في ميزان مدفوعاته، ناجم عن ارتفاع في تكلفة صافي وارداته من المنتجات النفطية والغاز الطبيعي نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية، وذلك عن السنة التي يطلب القرض خلالها أو السنة السابقة لها.

2. أن يقدم من المعلومات إلى الصندوق ما يفيد صحة تقديرات العجز الناجم عن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، وأن يطلع الصندوق على السياسات المتبعة لديه للحد من آثار العجز.

3. أن تكون الدولة عضواً في الصندوق، وألا تكون قد صدرت بحقها قرارات من مجلس المحافظين تحد من حقها في استخدام موارد الصندوق طالما ظلت هذه القرارات سارية وفقاً للمادتين السابعة والعشرين والثامنة والعشرين من الاتفاقية، وإلى أن يتم الاتفاق على تعويض الصندوق عن جميع الأضرار التي ترتبت على المخالفة.

4. ألا يكون العضو قد أخطر الصندوق بانسحابه من عضويته وفقاً للمادة الخامسة والثلاثين من الاتفاقية. وألا يكون قد صدر قرار من مجلس المحافظين بإيقاف عضويته أو إلغائها وفقاً للمادتين السابعة والثلاثين والتاسعة والثلاثين من الاتفاقية.

5. أن تكون مديونية العضو قِبل الصندوق أقل من الحدود العليا المقررة وفقاً لسياسة وبرامج إقراض الصندوق.

6. أن يكون العضو مسدداً لجميع التزاماته المستحقة من أقساط وفوائد عن قروض الصندوق.

ب- السحب على تسهيل النفط

يتم سحب مبلغ هذا التسهيل دفعة واحدة أو على دفعات حسب رغبة العضو المقترض في ضوء احتياجاته وأوضاع الصندوق المالية.

ج- السداد

يسدد تسهيل النفط على خمسة أقساط نصف سنوية متساوية، خلال فترة أقصاها أربع سنوات من تاريخ سحب الدفعة الأولى على النحو التالي:

القسط الأول	بعد	24 شهراً
القسط الثاني	بعد	30 شهراً
القسط الثالث	بعد	36 شهراً
القسط الرابع	بعد	42 شهراً
القسط الخامس	بعد	48 شهراً

سابعاً : الخلاصة

1- تم خلال اجتماع مجلس محافظي الصندوق الأخير الذي عقد في 18 أبريل 2006، مناقشة آثار الارتفاع في مستوى أسعار النفط العالمية على اقتصادات الدول الأعضاء المستوردة الصافية للنفط. وأبديت خلال النقاش ملاحظات تضمنت دعوة الصندوق للنظر في وسائل لمساعدة الدول الأعضاء المعنية، الأمر الذي كلف مجلس المديرين التنفيذيين بموجبه إدارة الصندوق، بإعداد دراسة حول الآليات التي يمكن أن يساعد الصندوق من خلالها تلك الدول.

وفي ضوء هذا التكليف، وملاحظات مجلس المديرين التنفيذيين على المقترحات والتصورات الأولية التي قدمتها له إدارة الصندوق، تم إعداد هذه الدراسة التي تتضمن مقترحاً بإنشاء تسهيل للنفط لمساعدة الدول المتأثرة بارتفاع أسعاره العالمية.

2- على الرغم من أنه ليس من السهل تحديد المدى الزمني الذي سيستمر فيه ارتفاع مستوى الأسعار العالمية للنفط، إلا أن من المسلم به أن الارتفاع الحالي يعكس، بالإضافة إلى التأثيرات الظرفية العابرة على الأسعار، تحولاً رئيساً في الأساسيات سواء في جانب ارتفاع الطلب من الدول النامية وعلى رأسها الصين والهند، أو في جانب الانخفاض القياسي لفائض الطاقة الإنتاجية في الدول المنتجة، وظهور اختناقات مرتبطة بالنقص في طاقات التكرير واختناقات في مجال الشحن.

3- يترتب على ارتفاع مستوى الأسعار العالمية للنفط، تأثيرات متعددة على التضخم والإنتاج والعمالة وأوضاع المالية العامة وموازين المدفوعات والأوضاع الاجتماعية في الدول المستوردة. وتتفاوت حدة هذه الآثار قياساً على درجة اعتماد الاقتصاد على المنتجات النفطية المستوردة، وحجمها نسبة للواردات الإجمالية، وكفاءة استخدامها، والسياسات المحلية المتبعة في تسعيرها. كما أن تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية في المدى المتوسط، سيعتمد على سلامة إطار السياسة الاقتصادية الكلي المتبع، ودرجة تنوع الاقتصاد ومرونة وفاعلية السياسات الاقتصادية والإجراءات الإصلاحية التي ينفذها.

4- تضم قائمة الدول الأعضاء في الصندوق التي تعتبر مستوردة صافية للنفط، كلاً من الأردن وتونس وجيبوتي وجزر القمر ولبنان والمغرب وموريتانيا. ولقد انعكست التطورات في أسعار النفط العالمية كما يظهر من الأرقام النهائية المتوفرة حالياً للواردات، في ارتفاع إجمالي تكلفة صافي الواردات النفطية لهذه الدول من نحو 3.1 مليار دولار في عام 2002 إلى نحو 8.3 مليار دولار في عام 2005. ومن المرجح أن يكون اتجاه الارتفاع قد تواصل في عام 2006 بالنظر إلى استمرار الزيادة في متوسط أسعار النفط العالمية خلاله. ولقد استطاعت الدول الأعضاء المستوردة للنفط التعامل حتى الآن مع الآثار المالية المترتبة على ارتفاع الأسعار دون اللجوء إلى موارد الصندوق أو الاقتراض الواسع من المصادر الخارجية الأخرى. ويعزى ذلك إلى حد كبير، إلى القوة النسبية لأوضاعها الاقتصادية

الابتدائية قبل ارتفاع الأسعار، بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها في الماضي. ومع ذلك، يلاحظ أن الميزان الكلي للمدفوعات لأربع من هذه الدول قد أسفر عن عجز في عام 2005.

5- لا يمكن أن يشكل التمويل سواء من الاحتياطيات الخارجية أو الاقتراض الخارجي حلاً مستداماً للتعامل مع ظاهرة ارتفاع أسعار النفط العالمية، وإنما يجب أن يكون محور التركيز في الأجلين المتوسط والطويل، العمل على تحسين قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية من خلال مواصلة تطبيق وتعميق الإصلاحات الهادفة إلى زيادة مرونته وتنافسيته ومعدلات نموه. ويتطلب ذلك تنفيذ الإصلاحات اللازمة في مجال المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتطبيق الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحسين الحوافز لزيادة الإنتاج في القطاعات المختلفة، وتطبيق الإصلاحات المؤسسية والتشريعية المساندة الضرورية، إضافة إلى تطوير البنى الأساسية المادية والبشرية.

6- يستهدف التسهيل مساعدة الدول الأعضاء المستوردة الصافية للمنتجات النفطية والغاز الطبيعي المتأثرة بارتفاع الأسعار العالمية لهذه المنتجات، من خلال المساهمة في توفير عنصر التمويل، مع تحفيزها في الوقت نفسه على تنفيذ الإصلاحات التي تحسن من قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية. ويبلغ الحد الأقصى المقترح للاستفادة من التسهيل 200 في المائة من الحصة المدفوعة بالعملات القابلة للتحويل. وسيوفر الصندوق ضمن هذا الحد الأقصى، ما يمكن أن يصل إلى 100 في المائة من الحصة المدفوعة بإجراءات سريعة ومبسطة للدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، بعد التثبت من العجز والاطلاع على السياسات التي تتبعها، لكي لا تضطر إلى الحد من الواردات وتقييد الأنشطة الاقتصادية. أما الاستفادة بالحد الأقصى للتسهيل لهذه الدول فستكون مشروطة بالاتفاق على تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي مناسب.

وبالنسبة للدول الأخرى المتأثرة بارتفاع أسعار النفط العالمية، والتي لم يتحول وضع موازين مدفوعاتها الكلية حتى الآن إلى عجز، ولكن الوضع الخارجي لديها ما زال متسماً في مجمله ببعض أوجه الضعف، فإن استفادتها من موارد التسهيل ستبدأ بعد توصلها لاتفاق مع الصندوق على عناصر البرنامج الإصلاحي المطلوب.

ويذكر في هذا الخصوص، أن البرامج الإصلاحية التي تندرج ضمن مجالات عمل الصندوق والتي يوفر لها الدعم، تغطي: التصحيح الاقتصادي الكلي، والإصلاحات الهيكلية المنفذة في القطاع المالي والمصرفي وقطاع المالية العامة (مالية الحكومة). كما أن الصندوق قد أكمل الاستعدادات لدعم الإصلاحات المنفذة في قطاع التجارة، متى ما تم إقرار واعتماد التسهيل المخصص لهذا الغرض من قبل مجلس المحافظين.